

# الإرهاب في الشرق الأوسط " دور القوي الدولية الكبرى في تأجيجه "

## إعداد

د. عمرو السيد رشاد غنيم

مدرس علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

دورية الانسانيات، كلية الآداب، جامعة دمنهور

العدد الثاني والستون - يناير - الجزء الثالث - لسنة 2024



## الإرهاب في الشرق الأوسط " دور القوي الدولية الكبرى في تأجيجه "

د. عمرو السيد رشاد غنيم

### مقدمة

ظل الشرق الأوسط - علي مدار الخمسين عاما الماضية - مركزا للتوتر وانعدام الأمن، حيث نشأت تهديدات للسلم والأمن العالميين نتيجة الحروب والأزمات بين دول المنطقة التي أشركت النظام الدولي وسمحت له بالتدخل في إدارة الصراعات بل واختلاقها في كثير من الأحيان ولكون منطقة الشرق الأوسط مركز جذب رئيسي قوي بسبب أهميتها الجيوستراتيجية وموارد الطاقة الضخمة التي تتميز بها واستضافتها للعديد من العرقيات والقوميات، فانها قد واجهت مختلف النزاعات والصراعات الناجمة من تدخل اصحاب المصالح من القوي الدولية الكبرى علي مر العصور.

وبحسب ذلك جاءت هذه القوي الكبرى الي هذه المنطقة ذات الاهمية الاقتصادية والسياسية لتلعب دورا محوريا في ادارة مقدراتها تاريخيا منذ نهاية العصور الوسطي في اوروبا - وحتى قبل ذلك - الي الان، الا ان هذا الدور قد تغير تاريخيا لياخذ اشكالا متعددة، بدءا من التدخل العسكري واحتلال الارض ونقل الفوائض الاقتصادية وصولا الي ضمان تبعية بلدان هذه المنطقة لهذه القوي عبر سياسات واتفاقات دولية عملت علي ترسيخ التبعية.

فبداية من انتهاء الحقبة الاستعمارية وحصول بلدان الشرق الاوسط علي استقلالها، عملت القوي الكبرى - بطرق شتى - علي استمرارية تبعية هذه البلدان الي بلد المركز (المستعمر السابق)، بحيث تضمن استمرارية تدفق الفوائض الاقتصادية اليها، ولكن هذه المرة دون تكلفة اقتصادية او عسكرية او حتي بشرية (كما كان في مرحلة الاحتلال) تذكر.

ومن هنا فقد انتقلت الحروب - في منطقة الشرق الاوسط - من كونها حروب عسكرية تتضمن مواجهة بين قوتين عسكريتين او اكثر (تتبع دول معترف بها) الي كونها حروب اقتصادية واعلامية ودبلوماسية ... الخ، الامر الذي ترتب عليه العديد من التغيرات والتطورات في بنية الموقف الدولي تجاه هذه المنطقة.

وتاسيسا علي ذلك، تنوعت سياسات القوى الكبرى في منطقة الشرق الاوسط لتضمن اتفاقات اقتصادية واحداث قلائل سياسية وخلق جماعات انفصالية في العديد من دول المنطقة - تلك التي قامت علي الدين تارة وعلي العرق تارة اخري - وذلك من اجل تحقيق اهدافها المتصلة بنقل الفوائض الاقتصادية وضمان استمرارية تدفق البضائع والسلع - بما فيها السلاح - الي هذه المنطقة.

انه بحسب ذلك، فقد جاءت الجماعات الارهابية في منطقة الشرق الاوسط نتيجة لرغبة الدول الكبرى - الاستعمارية سابقا - في وجودها، وما دلت علي ذلك ان هذا الظهور (للجماعات الارهابية) جاء عقب الحقبة الاستعمارية مباشرة، الامر الذي يبرهن علي الدور الذي لعبته هذه الدول في خلق مثل هذه الجماعات، او علي الاقل مهدت المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي سمح لها بالوجود والنمو والازدهار.

وما يدعم الطرح السابق انه مع اندلاع ما يعرف بثورات الربيع العربي عام 2011 م وما اعقبتها من زعزعة الاستقرار والامن في منطقة الشرق الاوسط - وخصوصا في الشطر العربي منها - جاءت كل من الولايات المتحدة وروسيا لتلعبا لعبتهما في هذه المنطقة، حيث دعمتا كثير من الفصائل المعارضة والعنيفة التي شاركت في هذه الثورات، وذلك من أجل المحافظة علي مناطق نفوذهما او لتمدد هذا النفوذ ليشمل مناطق جغرافية اوسع او حتي استخدام هذه الجماعات الوليدة في مواجهة بعضهما البعض علي غير اراضيها فيما يعرف ب" الارهاب بالوكالة ".

وبحسب ذلك جاء كارتر ليعلن عام 1980م أن أي محاولة من قبل أي قوة خارجية للسيطرة علي منطقة الشرق الأوسط سوف تعتبر هجوم ضد المصالح الحيوية للولايات المتحدة وسيتم ردعه بأي وسيلة ضرورية بما في ذلك الوسائل العسكرية.<sup>1</sup> كما أعربت جميع الحكومات الامريكية المتعاقبة الي وقتنا الحالي عن مصالحها قي الشرق الأوسط باعتبارها مصالح أساسية.

وانطلاقا مما سبق، فان حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة، وما تعانيه من تقلبات وتحديات هائلة، وما رأيناه في الفترة الماضية من حوادث إرهابية ونشوء جماعات وتنظيمات إرهابية جديدة لا يمكن عزلها بأي حال من الأحوال عن ما يجري بمنطقة الشرق الأوسط من تداخل للقوي الخارجية الكبرى بها.

فعلي الرغم من فاعلية العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية وما تخلقه من الشعور بالحرمان والمظلومية والتهميش، في نشوء الظاهرة الارهابية، الا ان العوامل الخارجية المتصلة ببنية المنظومة العالمية ودور القوي الكبرى فيها يلعب دورا – ربما – اكثر محورية من تلك العوامل المتصلة بالبنية الداخلية للدول القومية.

وتأسيسا علي الطرح السابق يصبح البحث في دور القوي الدولية في خلق الإرهاب ودعمه ذا أهمية بالغة في أية مقارنة لمكافحة وعلاج المشكلة الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط، ومن هنا تأتي الورقة الراهنة في محاولة للكشف عن دور هذه القوي في خلق تلك الظاهرة، من أجل خلق مصالح لها أو المحافظة علي مصالحها القائمة أو مواجهة أعدائها علي مناطق نفوذهم.

**اولا: مصالح القوي الكبرى في الشرق الأوسط وصناعة**

**الارهاب:**

ظل الشرق الأوسط ساحة للمنافسة الاستراتيجية علي مر التاريخ وسوف نبدأ من تفكك الإمبراطورية العثمانية في عام 1919 تلك المرحلة التي بدأت فيها نشوء القوميات والعرقيات في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في الشق العربي الاسلامى منه، حيث كان لبريطانيا - أهم قوة استعمارية آنذاك - أهداف استراتيجية في مناطق الامبراطورية العجوز، تتمثل في فتح قناة السويس في عام 1869 مما أتاح لها الفرصة لتكون القوة التجارية المهيمنة في العالم، كما سمحت السيطرة المشتركة للقوات الأنجلو مصرية على السودان لبريطانيا بالوصول إلى الشواطئ الغربية للبحر الأحمر، لاستكمال القاعدة على الجانب الآخر في عدن، فسيطرت علي مضيق باب المندب.<sup>2</sup>

لم تكن بريطانيا لوحدها في هذه المنطقة، حيث كانت تتازعها تاريخيا بعض القوي الاخري حيث عززت فرنسا موطن قدم لها في بلاد الشام (لبنان وسوريا)، وتولت أيضا جيبوتي، على الشاطئ الإفريقي لخليج عدن، بينما كان يطور الميناء إلى منافس تجاري واستراتيجي لعدن البريطانية، وبالمثل، استولت إيطاليا على إريتريا وتمكنت من الوصول إلى إثيوبيا غير الساحلية، التي أصبحت محور التركيز لطموحات إيطاليا الإمبريالية في شمال شرق إفريقيا، وفي الوقت نفسه، سعت روسيا القيصرية إلى التوسع نحو المناطق المحيطة ببحر قزوين، مما جعلها تتعارض مع الإمبراطورية العثمانية وبلاد فارس.<sup>3</sup>

وفي منتصف القرن العشرين، بدأ تأثير القوى الأوروبية الغربية في الشرق الأوسط يتراجع، حيث تخلت فرنسا عن تأثيرها على لبنان في عام 1945 وعلى سوريا في عام 1946 و منحت بريطانيا الاستقلال للأردن عام 1946، وبعد عام سحبت ولايتها من فلسطين كذلك.<sup>4</sup> لقد دمرت الحربين العالميتين الدول الأوروبية حيث تركت بريطانيا وفرنسا المجال للولايات المتحدة التي أصبحت القوة الغربية المهيمنة في المنطقة

كجزء من استراتيجية الاحتواء، و قدمت الولايات المتحدة الدفاع، ورداً على ذلك، أضفى الاتحاد السوفيتي رسمياً سياسةً للتحالفات خارج حدوده. ومن جهة أخرى أتاح العدوان الثلاثي عام 1956 لموسكو فرصة للظهور كراعٍ لمصر، حيث قدمت لها المساعدة العسكرية والاقتصادية، مع إنشاء قواعد عسكرية وجوية في البلاد، ثم عززت لاحقاً تأثيرها في الشرق الأوسط ومكنتها الدول الشرقية من نشر قوات بحرية في شرق البحر المتوسط وخليج عدن والمحيط الهندي، وفي أوقات مختلفة، تمكنت البحرية السوفيتية من الوصول إلى قواعد في ليبيا ومصر وسوريا ومقاطعة إريتريا في إثيوبيا والصومال.

وفي سبيل الحفاظ علي هذه المصالح - بعد حصول المستعمرات علي استقلالها في اعقاب الحرب العالمية الثانية - حاولت هذه القوي البحث عن بدائل تضمن استمرار سيطرتها اقتصاديا وسياسيا علي هذه المناطق بدافع عدم تركها لمنافسيها من القوي الدولية الاخري واستمرار تدفق الفوائض الاقتصادية من هذه المناطق، ولعل من ابرز هذه البدائل التي لجأت اليها هذه القوي هي اختلاق ازمات ونزاعات مستخدمة الجماعات الارهابية في ذلك ومستندة الي التركيبة الثقافية والدينية والعرقية لهذه المنطقة.

ففي تاريخ الشرق الأوسط المعاصر، صاغت بريطانيا والولايات المتحدة سياسات النظام العالمي على التوالي بالنسبة للسياسات الاستعمارية البريطانية، ومن الضروري أن نفهم أن الخريطة السياسية والحدود العرقية للمنطقة قد رسمت وفقاً لمطالب السياسة الخارجية البريطانية في النصف الأول من القرن العشرين، حيث إن السياسات البريطانية المدمرة القائمة على تأمين المصالح الوطنية البريطانية، قد أسفرت أكثر من أي شيء عن انقسامات إقليمية غير واقعية وما ترتب على ذلك من إنشاء دول

مصطنعة، وبالتالي نتيجة لذلك، لا يمكن العثور على دولة عربية أو غير عربية بشكل واضح اليوم في المنطقة دون صعوبة كبيرة.

وفي ضوء هذه السياسات، شهد النصف الثاني من القرن العديد من الحروب والأزمات، وبالتالي مزيد من التفتت العرقي والديني في المنطقة، وكانت النتيجة الوجود الدائم للأنظمة الاستبدادية التي تمكنت، من خلال الاستمتاع بدعم المجتمع العالمي، من قمع مطالبها الوطنية بالانفتاح السياسي، والتوزيع العادل للسلطة، والموقف التنافسي في الاقتصاد المعولم كشرط مسبق لأي عملية لإرساء الديمقراطية.<sup>5</sup>

أما بالنسبة لدور الولايات المتحدة في أعقاب الانسحاب البريطاني من المنطقة في عام 1971، فقد تم إدخال مزيد من التعقيد والتوتر بلا شك إلى المنطقة، وكان ذلك من أجل تأمين المصالح الوطنية للولايات المتحدة، كما اعترف قادة الولايات المتحدة مؤخرًا بأنه تم التضحية منذ وقت طويل بطلبات شعب الشرق الأوسط من أجل تحقيق الديمقراطية في المنطقة.<sup>6</sup> وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، ساهمت سياسات الولايات المتحدة الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار في وقف أي جهود لإرساء الديمقراطية، حيث استندت سياسات البحث عن الاستقرار إلى ركيزتين استراتيجيتين:

\_ السيطرة على مصادر الطاقة .  
\_ صياغة حل نهائي لمشكلة الصراع العربي الإسرائيلي.  
وتحقيق الهدف الأول، يتجلى في الدور الذي لعبته سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة في أوائل الثمانينيات حيث هيئت الظروف الأولية لتطور التطرف، فعلى سبيل المثال، دعمت واشنطن الجماعات المتطرفة السنية ضد الجيش السوفيتي في أفغانستان كوسيلة لمواجهة الاتحاد السوفيتي في مناطق نفوذه في هذه المنطقة، واستخدمت في ذلك الثورة الإيرانية والرواج التي حققتها في معظم الدول العربية والإسلامية.<sup>7</sup> إلى جانب أن السياسة الأمريكية الداعمة لحركة طالبان في أفغانستان في



منتصف التسعينيات أتاحت للقاعدة فرصة لتنظيم وتجنيد وتدريب الناشطين استعداداً للأنشطة الإرهابية في جميع أنحاء العالم. علاوة على ذلك، فإن دعم الولايات المتحدة للأنظمة الإقليمية قد أوجد نوعاً من "قاعدة القوة" التي تقوض بطبيعتها العمل نحو تحقيق الديمقراطية، وأدت هذه السياسات الداعمة لوجود أنظمة استبدادية غير عادلة إلى جانب دوائر سياسية مغلقة في المنطقة محتكرة وغير متوازنة وغير محدودة، وتقدم مزايا لأولئك الموالين لجوهر النظام. مع وجود هذه الأنواع من قواعد السلطة، هناك فرصة أقل لأي عملية ديمقراطية يمكن أن تحدث.<sup>8</sup>

بالنسبة للوجود العسكري الأمريكي، مكنت حرب الخليج من إنشاء عدة قواعد عسكرية أمريكية دائمة، ولقد استمر هذا الوجود وأصبح مكوناً مهماً في صياغة التحالفات السياسية بين الولايات المتحدة وأنظمة الشرق الأوسط المختلفة وعلى الرغم من أن هذه الأنظمة كانت ممتنة لهذا الوجود الأمريكي القوي خلال التسعينيات، إلا أن هناك شعوراً بأن التدخل الأمريكي لم يكن متوافقاً مع القانون الدولي، كما أنه لم يسهل تقرير المصير أو تطور حقوق الإنسان، وبدلاً من ذلك، كان يحمي وصول الولايات المتحدة إلى موارد الطاقة والسيطرة عليها، وبالتالي تسببت السياسة الأمريكية في موجة جديدة من التطرف الديني من خلال خلق عدم الرضا وعدم الثقة ورد فعل سلبي شعبي ضد الوجود العسكري الأمريكي، وتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، ومن المفارقات أن هذه الزيادة في التوتر والعنف أصبحت هي نفسها العقبة الرئيسية أمام المزيد من التحول الديمقراطي.<sup>9</sup>

وفيما يتعلق بصياغة حل نهائي لمشكلة الصراع العربي الإسرائيلي، من أجل الحفاظ على الاستقرار، فضلت السياسات الأمريكية دائماً إسرائيل كقوة موازنة للقوى الإقليمية، على مدار العقود الماضية. وبحسب ذلك لم تكن الولايات المتحدة وسيطاً عادلاً في الصراع العربي الإسرائيلي، فلقد خلقت

السياسة الأمريكية المنحازة استياءً هائلاً من الدعم الدبلوماسي والمالي والعسكري للنظام الإسرائيلي الذي استمر موقفه المهين تجاه الفلسطينيين، مما أدى إلى فشل الولايات المتحدة في أن تكون وسيطاً عادلاً.<sup>10</sup>

يُعتقد أن هذا الإحباط العربي المتنامي هو المحفز الأساسي للتحرك نحو التطرف ومحاولات الحصول على الحقوق من خلال الكفاح المسلح أو حتى من خلال النشاط الإرهابي في بعض الأحيان، حيث ان بعض شرائح المسلمين الأكثر تسيساً وتطرفاً تشعر بالحاجة إلى شن الجهاد لدعم إخوانهم والتخلص من المعاناة واستعادة الامان المفقود للمسلمين، و في الوقت الحاضر، يعبر الرأي العام الإسلامي يومياً عن قلقه بشأن الحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب وتهديدها للإسلام، حيث كانت النظرة السلبية لسياسة الولايات المتحدة بين المسلمين قد اقتضرت سابقاً إلى حد كبير على دول في الشرق الأوسط، لكنها امتدت الآن بشكل متزايد إلى أجزاء أخرى من العالم الإسلامي، وهناك علامة أخرى على التضحية بجهود التحول إلى الديمقراطية التي يقدمها التدخل الأمريكي، تمثل ذلك في الإطاحة بحكومة مصدق الوطنية في انقلاب عام 1953 في إيران، مما أدى في النهاية إلى تمديد التطرف الشيعي في أعقاب الثورة الإسلامية عام 1979، و على الرغم من أن التطرف الشيعي قدم تهديدات أقل للمجتمع العالمي، إلا أنه عندما اقترن بالثقافة الفارسية المرنة، أصبح مماثلاً للتطرف السني في الثمانينيات والتسعينيات و في الوقت الحالي، تكمن الشرعية الرئيسية للمنظمات الارهابية في نظر مؤيديها في الجهد الثمين الذي بذلته هذه المنظمات لنزع الشرعية عن الأنظمة الإقليمية، وتحرير الدول الإسلامية من الاعتماد على الغرب، وفي ضوء ذلك، لم يكن هناك مكان أكثر ملاءمة لظهور الأنشطة الإرهابية من الشرق الأوسط و بعبارة أخرى، يمكن أن يكون الإرهاب اليوم في الحقيقة مجرد رد على الخراب والבוؤس السائد في الشرق الأوسط كواقع، وبسبب ذلك من الصعب العثور

على أمة واحدة بدون مشاكل إقليمية وسياسية، حتى داخل الدول القومية، نشهد عددًا لا يحصى من الانقسامات العرقية والدينية، التي تغذيها الآن الجولة الجديدة من التدخل العالمي مثل إدارة الحروب في العراق وليبيا واليمن وسوريا.<sup>11</sup>

## دور القوي الكبرى في المحافظة علي مصالحها القائمة في الشرق الأوسط

### المصالح الامريكية في الشرق الأوسط:

كان ضمان حماية النفط وحرية تدفقه مصلحة الولايات المتحدة الأكثر ثباتًا والأكثر أهمية في الشرق الأوسط، حيث أدرك "أولاف كاروي"، وهو بريطاني الجنسية، أهمية موارد الطاقة في الشرق الأوسط وخاصة في شبه الجزيرة العربية، وحدد دورًا للولايات المتحدة في الحفاظ على التفوق في المنطقة، ليس فقط تأمين الوصول السهل لنفسها ولكن أيضًا ضمان وجود سوق مفتوح وآمن لحلفائها في شرق آسيا وأوروبا و دول الشرق الأوسط ، ولا سيما دول الخليج العربي ، حيث أنهم المنتجين والمصادر الرئيسية للنفط.<sup>12</sup>

وفي الآونة الأخيرة نظرًا للعلاقات العدائية للولايات المتحدة الأمريكية ، كانت إيران تعتبر تهديدًا محتملاً لحرية استخدام النفط ولمنع انتشار الأسلحة النووية ، كان هناك اهتمام رئيسي آخر للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث تهدف هذه السياسة إلى منع أي دولة معادية من الحصول على قوة كافية لتهديد المصالح الأمريكية فيما يتعلق بأمن النفط أو أمن إسرائيل.<sup>13</sup>

في البداية في عام 1981، أدى هجوم إسرائيل الوقائي على مفاعل أوسيراك النووي في العراق إلى القضاء على إمكانية تطوير العراق للأسلحة النووية، وبالمثل، هاجمت إسرائيل منشأة الكبر السورية النووية في عام 2007 ومن المفارقات أن أي جهد من جانب الدول الإقليمية لتعزيز

الآليات المؤسسية فيما يتعلق بعدم الانتشار لا يمكن أن يحظى بالاهتمام المطلوب من القوى الكبرى.

وتجدر الإشارة الي ان الولايات المتحدة الامريكية استطاعت السيطرة علي منطقة الشرق الاوسط خاصة في المجال النووي وفرضت نفوذها علي دول المنطقة في أي مقترح دولي يسعى لتداول هذه الاسلحة وبرز هذا الدور في المؤتمر الاخير لاستعراض معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية (مايو 2015)، وهذا لان منع انتشار الاسلحة النووية مصلحة رئيسية اخري للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة يضمن تبعية هذه الدول اليها.<sup>14</sup>

وبحسب ذلك تحتفظ الولايات المتحدة بتعاون أمني واسع النطاق مع إسرائيل حيث تساعد واشنطن إسرائيل في الحفاظ على "حدتها العسكرية النوعية"، من خلال تشريع يضمن تفوق إسرائيل على "أي تهديد عسكري تقليدي من أي دولة منفردة أو ائتلاف محتمل من دول المنطقة أو من جهات فاعلة غير حكومية و تعمل شركات الدفاع الأمريكية والإسرائيلية معاً في مشاريع كبرى للتسليح بما في ذلك الصواريخ و برامج الدفاع مثل نظامي Arrow و Arrow II المضاد للصواريخ.

ويتكون هيكل القوات الأمريكية الحالي في الخليج من قواعد في البحرين وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة وايضا لها جهود تعاونية مع العديد الدول مثل مصر والاردن والمملكة العربية السعودية وتستثمر امريكا كل هذه القواعد والجهود في المنطقة لتضمن بقائها كأكبر مورد للأسلحة الي دول منطقة الشرق الاوسط وتشكل التزاماتها العسكرية وضماناتها الأمنية حجر الزاوية في البنية الأمنية في الشرق الأوسط و ندلل علي هذا بانه سمحت المظلة الأمنية الأمريكية للممالك الخليجية بالوقوف في وجه خصومها الإقليميين الأقوياء مثل العراق وإيران.<sup>15</sup>

وبناء علي هذا أعطت الولايات المتحدة أولوية لمكافحة الإرهاب في سياستها تجاه الشرق الأوسط والجدير بالذكر أن مصر والأردن والمملكة العربية السعودية واليمن يحتلوا مكانة عالية فيما يتعلق بالتعاون الثنائي لمكافحة الإرهاب، وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، من خلال الجهود التعاونية، تمكنت الولايات المتحدة من الوصول إلى الاستخبارات الحيوية والمحلية.<sup>16</sup> حيث تستخدم خدمات عملائها وقدراتهم في استهداف الإرهابيين وتعطيهم في الداخل، وفي بعض الحالات، مثل اليمن، تؤمن الولايات المتحدة إمكانية الوصول المادي من أجل شن ضربات بطائرات بدون طيار، ولتلبية مصالحها، تحتفظ الولايات المتحدة بمجموعة من الأمن والعلاقات في الشرق الأوسط وتشمل كل من اتفاقات التعاون الدفاعي، وحقوق التأليف والوصول، وتحديد مواقع الأصول العسكرية.<sup>17</sup>

### المصالح الروسية في الشرق الأوسط :-

في حقبة ما بعد الحرب الباردة، يمكن ملاحظة الارتباط الروسي مع دول الشرق الأوسط بشكل أساسي من خلال منظور مواجهة الحركات الانفصالية في شمال القوقاز، حيث كانت موسكو تتهم الكيانات الخليجية بتمويل الانفصاليين والمتطرفين في روسيا، وألقت موسكو باللوم على المنظمات الخيرية التي تتخذ من الخليج مقراً لها لإدخالها التطرف في المنطقة وتمويلها للجماعات المتطرفة في شمال القوقاز، بينما واجهت روسيا، أثناء تأجيجهما للحروب الشيشانية، انتقادات شديدة من الدول الإسلامية، وخاصة أنها قدمت دول الشرق الأوسط التي وصفت الشيشان ضد روسيا على أنها كفاح من أجل تحقيق الحق في تقرير المصير، وتعتبر روسيا الحرب على الإرهاب فرصة للتعاون مع الغرب وتصنيف عملياتها العسكرية في الشيشان كجزء من الاستراتيجية الإرهابية.<sup>18</sup> ولقد ساعدتها معارضة حرب العراق وخطابها المعادي للغرب على تحسين علاقاتها مع الدول الإسلامية وفي هذا الصدد، كان منح روسيا مركز

المراقب في منظمة الدول الإسلامية (OIC) في عام 2003 طفرة، مما أدى إلى تحسين العلاقات بين روسيا والدول الإسلامية وتغيير موقف الدول الإسلامية تجاه تصرفات روسيا وسياساتها تجاه سكانها المسلمين في شمال القوقاز.<sup>19</sup>

وتفيد التقارير أن المسلمين الروس قد شاركوا في الحرب في سوريا كجزء من قوات المتمردين ويشكلون ثاني أكبر مجموعة من المقاتلين الأجانب في سوريا بعد الليبيين، حيث انضمت القوقاز إلى الرتب العسكرية العالية في داعش في العراق وسوريا. وكان مصدر قلق روسيا من هذه الشراكة الأسباب الآتية :

أولاً ستعود بتجربة ذو طابع عسكري في ميدان المعركة وقد تحاول تعبئة حركة جهادية عالمية ضد الحكومة الروسية بعد نهاية النزاع السوري. ثانياً، إن روسيا مهتمة بإشراك دول الشرق الأوسط اقتصادياً، لكنها على الرغم من جهودها المستمرة، فإنها تلعب دوراً هامشياً في اقتصادات دول الخليج.<sup>20</sup>

ووفقاً لإحصاءات عام 2013، من إجمالي تجارة دول مجلس التعاون الخليجي البالغة 1.47 تريليون دولار، بلغت قيمة التجارة بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي 3.74 مليار دولار والعلاقات الاقتصادية لا تزال تركز على ثلاثة مجالات وهم<sup>21</sup> :

\_مبيعات الأسلحة .

\_الطاقة .

\_الاستثمار .

فعلى الرغم من وجود خلافات سياسية بشأن قضايا إيران وسوريا وفلسطين، إلا أن روسيا أقامت علاقات اقتصادية قوية مع إسرائيل ، حيث بلغ حجم التجارة الثنائية بينهما 3 مليار دولار في عام 2009، أما في التعامل مع دول الشرق الأوسط، فقد أولت روسيا الاعتبار الواجب للحفاظ على

المعادلة الاستراتيجية تجاه إسرائيل والدول الإسلامية في الشرق الأوسط وبخلاف إسرائيل، أقامت روسيا أيضاً علاقات اقتصادية قوية مع تركيا حيث أن حجم التجارة لديها في ازدياد مستمر، ووصلت إلى أكثر من 34 مليار دولار في 2012.<sup>22</sup>

أما فيما يتعلق بعلاقات روسيا مع دول الخليج، ظلت الطاقة هي العنصر الأكثر أهمية في العلاقات الاقتصادية و تولد الطاقة أكثر من 40 % من الصندوق الفيدرالي الروسي وأكثر من 75 % من أرباح العملات الأجنبية الصعبة، و تعمل روسيا باستمرار على إشراك إيران وقطر والجزائر وليبيا، في التعاون وتنسيق سياساتهم المتعلقة بالغاز حيث أنهم المنتجين الرئيسيين للغاز في المنطقة.<sup>23</sup> يتلخص مما سبق أن الهدف الروسي الأساسي هو احتواء الجهود الأوروبية لتتويج مصادر الطاقة حيث تستورد أوروبا 80% من الغاز الروسي بعيداً عن روسيا، ولتحقيق هذه الغاية، تبنت روسيا إستراتيجية ثلاثية الأبعاد:<sup>24</sup> أولاً، لضمان إنشاء خطوط أنابيب روسية مسيطر عليها - Nord Stream و South Stream - ولا يمكن تطوير خطوط أنابيب بديلة تتحايل على روسيا روسياً. ثانياً، إشراك دول آسيا الوسطى المنتجة للغاز مثل تركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان لضمان بيعها للغاز من خلال خطوط أنابيب روسية تسيطر عليها.

ثالثاً لإقناع الدول الأخرى المنتجة للغاز (في الشرق الأوسط) بالتعاون والتنسيق مع روسيا في تحديد حصتها في سوق الغاز الأوروبي.

أما فيما يخص مجال الاسلحة فجاءت خسارة العراق كمستورد رئيسي للأسلحة الروسية نكسة لمصالحها في المنطقة ولكن بعد رفض الولايات المتحدة بيع الأسلحة إلى مصر في عام 2013 بعد ثورة 30 يونيو، تدخلت روسيا ووقعت صفقات أسلحة مع الحكومة المصرية، وبصرف

النظر عن العلاقات الاقتصادية بين روسيا ودول الشرق الأوسط، فإن الانتفاضات العربية في عام 2011 وفرت لروسيا فرصة لتوسيع نطاقها التأثيري الاستراتيجي في المنطقة، ففي البداية، بقيت روسيا محايدة فيما يتعلق بالتطورات التي تحدث في تونس ومصر كجزء من الربيع العربي اما بالنسبة لروسيا والتطورات في ليبيا وما تلاها من تدخل عسكري غربي لتغيير النظام. أثار قلق روسيا وساعدت الدعم العسكري لقوات المعارضة للإطاحة بحكومة القذافي.<sup>25</sup>

وبصرف النظر عن العلاقات الاقتصادية بين روسيا ودول الشرق الأوسط، فإن الانتفاضات العربية في عام 2011 أتاحت لروسيا فرصة لتوسيع نطاق تأثيرها الاستراتيجي في المنطقة.

بينما تعارض التدخلات الغربية الموقف الروسي في سوريا، إلا أنه يبدو أن النزاع لا هوادة فيه فقد أصبح النزاع السوري اختباراً أساسياً لمواجهة مفهوم التدخل الإنساني، حيث كان التدخل الروسي في جورجيا في عام 2008 هو وضع "خطوط حمراء ضد توسيع حلف شمال الأطلسي".<sup>26</sup>

إذا لماذا تختلف السياسة الروسية تجاه سوريا عن سياستها تجاه دول الشرق الأوسط الأخرى!؟

### مصالح الصين في الشرق الأوسط: \_

يتمثل الاهتمام الرئيسي للصين في الشرق الأوسط في الوصول المستمر إلى موارد الطاقة حيث تفوقت الصين على الولايات المتحدة كأكبر مستورد لموارد الطاقة الخليجية منذ عام 1995، وأصبح الشرق الأوسط المصدر الأول للنفط المستورد في الصين<sup>27</sup> وفي هذا الصدد، تتمتع المملكة العربية السعودية وإيران بأهمية كبيرة، ووفقاً لإحصاءات عام 2012، كانت المملكة العربية السعودية المصدر الأول للنفط في حين كانت إيران رابع أهم مورد للنفط الصيني المستورد<sup>28</sup>، وبالتالي فإن الصين لديها فرص أكبر



لتعزيز تأثيرها الجيوسياسي والاقتصادي في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وما بعده<sup>29</sup>.

وبعد الكثير من المداولات في عام 2013، أعلنت القيادة الصينية عن إطلاق مبادرتين هما الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري، وتبني اسم طريق التجارة القديم بين الصين والغرب عبر آسيا الوسطى والشرق الأوسط و من خلال هذه المبادرات، تقوم الصين ببناء وتمويل الموانئ في مصر وإسرائيل والأردن وتركيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط وكذلك في إريتريا وجيبوتي على البحر الأحمر.<sup>30</sup>

في هذا الصدد، تستثمر الصين بكثافة في مصر، حيث تعهدت بمبلغ 45 مليار دولار في إنشاء منطقة قناة السويس الاقتصادية ومبلغ إضافي قدره 15 مليار دولار في مشروعات مصر للكهرباء والنقل والبنية التحتية ومن المصالح الأخرى للصين في الشرق الأوسط الحفاظ على الأمن الداخلي في الداخل وحولها و تعتبر الصين الشرق الأوسط امتداداً استراتيجياً لأطراف الصين، لأن القضايا التي ستكشف في الشرق الأوسط سيكون لها تأثير مباشر على الأمن والاستقرار الداخليين في الصين فالمخاوف الصينية تجعل الصين لاعباً حذراً للغاية في الشرق الأوسط.<sup>31</sup>

فتاريخياً، تجنبت الصين الوجود العسكري في المنطقة، ووقعت أول زيارة بحرية لها للبحر الأبيض المتوسط في عام 2009. وفي عام 2010، زارت البحرية الصينية جدة وفي عامي 2011 و 2014، أجرت عمليات إنقاذ لإجلاء رعاياها من ليبيا، وبالمثل، في أبريل 2015، قامت بإجلاء الرعايا الأجانب من اليمن، بينما في نفس العام، أجرت مناورات بحرية مشتركة في البحر الأبيض المتوسط للمرة الأولى. أما في عام 2016 بدأت الصين في إنشاء قاعدة بحرية في جيبوتي، وهي دولة شرق أفريقية تقع عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر على الطريق المؤدي إلى قناة السويس وتستضيف أيضاً أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في إفريقيا وبعد

الانتهاء من المنشأة، أرسلت الصين سفن تحمل قوات إلى القاعدة العسكرية الخارجية الأولى للصين.<sup>32</sup>

ومن الطرح السابق نجد أنه لطالما انخرطت كل من الولايات المتحدة وروسيا في أجواء الشرق الأوسط، وافتعلوا النزاعات والصراعات من أجل الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط واستغلال مواردها لكن الصين، رغم اعتمادها الكبير على موارد الطاقة في الشرق الأوسط، لم تكن لاعباً فاعلاً في سياسات الشرق الأوسط، وللمرة الأولى في التاريخ في يناير 2016، أصدرت الصين كتاباً أبيض حول علاقاتها مع الدول العربية، ومبدأ سياستها في الشرق الأوسط، حيث تتمتع الصين بعلاقات ودية مع إسرائيل، لكنها في الوقت نفسه تؤيد قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية وتدعم إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وبعد تحليل مصالح الولايات المتحدة وروسيا والصين، من الضروري تسليط الضوء على الديناميات الإقليمية الحالية التي اجتذبت المشاركة النشطة للقوى خارج المنطقة، حيث يحدد إميل سيمبسون ثلاثة اتجاهات تكشف النقاب عن سياسات المواجهة الروسية والأمريكية في الشرق الأوسط والولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون<sup>33</sup>، في الرد على الربيع العربي، حيث تدخلوا لتغيير النظام في ليبيا وبعد ذلك حاولوا في سوريا من خلال دعم المتمردين من القوات، لكن إضعاف قوات المتمردين المعتدلة وتعزيز المتطرفين والمتشددين في كل حالة، مهد الطريق لروسيا لدعم الأنظمة بحجة منع "الإسلاميين وأفضل مثال على ذلك هو الجنرال حفتر في ليبيا، والرئيس الأسد في سوريا.<sup>34</sup>

ويعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران، اتخذت إدارة الرئيس الأمريكي السابق "أوباما"، وفيما بعد إدارة "ترامب"، موقفاً متشدداً ضد طهران بينما

عززت روسيا العلاقات مع طهران وعملت كوسيط بين المملكة العربية السعودية وإيران لوضع اتفاقية أوبك في نوفمبر 2016.<sup>35</sup>

وبصرف النظر عن الموقف الأمريكي الروسي بشأن العديد من القضايا في الشرق الأوسط، ظلت الصين ثابتة في موقفها من عدم التدخل في أجواء الدول الداخلية والمعارضة للجهود الغربية لتغيير النظام في ليبيا ولاحقاً في سوريا، مع التشديد على الحل السلمي للمواجهة بدلاً من الإطاحة بنظام الأسد.

### ثالثاً : المواجهة الحالية للأنشطة الإرهابية والتهديد الإرهابي للأمن الدولي

برز إجماع عالمي بعد أحداث 11 سبتمبر، حول كيفية التعامل مع التهديد الإرهابي باعتباره أولوية السلام والأمن الدوليين، و تبعاً لذلك، أصبحت مواجهة الإرهاب حجر الزاوية في السياسات الخارجية للحكومات الوطنية، ومن ناحية أخرى، أصبح مصدر الضغط عند تطبيقه على ما يسمى بالدول المتمردة، التي تعتبر النظام الحالي تهديداً لأنظمتها، وبالتالي فهي تشكك بشكل فج في النظام الدولي الحالي، واكتسبت الحرب على الإرهاب عموماً شرعية وتبريراً بين المجتمع الدولي اليوم، معتبرة ذلك التزاماً بدعم الحركة من أجل الأمن. وبصفتها ممثلاً للنظام العالمي (أو حتى كما يُزعم) وكضحية رئيسية وهدفاً للإرهاب، أصبحت الولايات المتحدة تهيمن على المشهد بخطاب جديد يتمثل في إزاحة الأنشطة الإرهابية عن طريق إعطاء الأولوية لعمليات إرساء الديمقراطية، فمن وجهة نظر الإدارة الأمريكية، لا يمكن منع سيناريوهات 11 سبتمبر المستقبلية إلا من خلال تحرير وإرساء الديمقراطية في دول الشرق الأوسط،<sup>36</sup> وقد كان هذا الأساس المنطقي الرئيسي الذي استخدمته إدارة بوش لحشد الدعم الشعبي لشن الحروب في أفغانستان والعراق، حيث استند مبرر بدء الحرب على الإرهاب إلى القضاء على الأنشطة الإرهابية من نوع القاعدة في أفغانستان

، وتم تبرير الحرب اللاحقة في العراق بحجة حرمان الإرهابيين من الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل، و من هذا المنظور، فإن إزالة طالبان و صدام حسين باعتبارهما عنصرين من عناصر الإرهاب المتسع يشكلان الجهد الكبير الذي بذلته الولايات المتحدة لإرساء الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط من، وبالتالي في العالم. بغض النظر عن المقاصد الكامنة وراء ذلك وايضا الحديث الحالي للإدارة الأمريكية حول ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على الشرق الأوسط<sup>37</sup>، ينبغي لنا أن نتساءل عما أنجزه المجتمع العالمي من خلال شن ما يقرب من ثلاث حروب احتلال طويلة، هل أدى نهج النظام العالمي في التعامل مع الإرهاب إلى أي نتيجة مناسبة؟! وهل تحولت المنطقة إلى مكان آمن، كشرط مسبق لعملية التحول الديمقراطي؟! وهل انخفضت القوة التشغيلية والتنظيمية للإرهابيين!؟

ويري الباحث في هذا السياق، إن الوجود الأجنبي في المنطقة والقيام بالنوع الحالي من الحروب ضد الأنشطة الإرهابية سيكون له بلا شك نتائج عكسية، فكيف سيكون من الممكن إيجاد حل عسكري لمشكلة سياسية ثقافية؟ ونظرًا لأن المشكلات الحالية في الشرق الأوسط لها تأثير تراكمي، فإن استئصال الإرهاب اليوم يتطلب أولاً تحديد الصعوبات الإقليمية ثم حلها.

ويجب أن يصبح الشرق الأوسط مستقرًا ومزدهرًا ، لكي يبقى المجتمع العالمي آمنًا، وهذه مهمة ضخمة تضم مكونين معقدين للغاية:

1. الالتزام بإزالة الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، والتي ستؤدي إلى زعزعة استقرار دوائر السلطة المغلقة في دول المنطقة، مما يؤدي حتمًا إلى مزيد من التطرف وفي نهاية المطاف إلى الأنشطة الإرهابية، والنتيجة هي مرة أخرى من عدم الاستقرار وتقويض الديمقراطية.
2. حل المشكلة الفلسطينية والتي يبدو أنها الوقود الأكثر أهمية للإرهاب.

ومن الأمور الغربية في الشرق الأوسط الحالي، أن أي جهد نحو إرساء الديمقراطية يساوي عدم الاستقرار، وعدم الاستقرار يساوي زيادة الأنشطة الإرهابية وتكمن المفارقة هنا:

إن إضفاء الطابع الديمقراطي على المنطقة يتطلب الاستقرار والأمن ليكونا الأولوية الأولى، فإن أي محاولات أخرى للنهوض بسياسة تغيير النظام ستؤدي على المدى القصير إلى مزيد من انعدام الأمن، وإشراك المجتمع العالمي، وفي نهاية المطاف نشر الإرهاب، كما ظهر في المشهد السياسي العراقي والسوري والليبي.

وعلى الجانب الآخر يسعى العالم الجديد بشكل متزايد لمزيد من الاختلاف بين المسلمين والمسيحيين على الصعيدين الإقليمي والوطني، ولم تؤد الحرب التي دامت ثلاث سنوات تقريباً ضد الإرهاب إلى منطقة أكثر أمناً، ولم تؤدي إلى مزيد من التقارب، بل على العكس من ذلك فإن شن الحروب في بلدان متعددة الأعراق مثل أفغانستان والعراق زاد من حدة الفصائل الأثنية والدينية، وبالتالي وفر أرضاً خصبة للأنشطة الإرهابية ففي أفغانستان على سبيل المثال بدأت الولايات المتحدة العمل بشكل منفصل مع الحكومة المركزية والقادة الإقليميين المؤثرين الذين يطلق عليهم أمراء الحرب أو المجاهدون من أجل مطاردة فلول القاعدة وطالبان، وفي الوقت الذي سعدت فيه السياسات الأمريكية المتناقضة من انعدام الأمن والاضطراب، أصبح الأفغان محبطون وتنتابهم خيبة أمل من جهود المجتمع الدولي لملء فراغ السلطة في البلاد و على الرغم من أن نظام طالبان لم يعد له وجود مادي فإن أفكارهم لا تزال تهيمن على البلاد و في وحدة غير مشروعة وخبيثة مع المنظمات الإرهابية، حيث يستغل مهربي المخدرات الدوليون الانقسام والاضطراب الإثني والديني داخل البلاد مما يغذي الإرهاب. 38

فعلت الحرب العسكرية على الإرهاب بالتفتيت الديني والعرقى والهوية على المستوى العالمى، و على الصعيدين الإقليمى والوطني وعلى المستوى العالمى، فبينما ينتشر التهديد الإرهابى من الشرق الأوسط والعالم العربى فإن الانقسام بين الإسلام والمسيحية يتوسع ويصبح أكثر تعقيداً و نظراً لأن الغرب هو مكان الأقليات المسلمة المتنوعة، فإن هذه الظروف ستولد المزيد من القلق والتوتر بين العالمين و في هذا السياق يشعر المسلمون اليوم بعدم الأمان والإذلال في الغرب. 39

وبحسب ذلك تطورت المنظمات الإرهابية إلى مؤسسات عالمية - ما يسمى الإرهاب الدولى أو عولمة الحملات الإرهابية - وهو ليس بالأمر الجديد، فقد عملت المنظمات الإرهابية دولياً لعقود من الزمن فأرسلت عملاءها لتنفيذ هجمات في الخارج، لخلق تحالفات مع المنظمات الإرهابية الأخرى، و لتوسيع نطاقها في الآونة الأخيرة استغلت المنظمات الإرهابية الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعى لإلهام وتوجيه الأتباع البعيدين للقيام بهجمات نيابة عنهم، فقامت مجموعات قليلة - خاصة مثل تنظيم القاعدة و داعش - اللذان يعملان في أماكن غير خاضعة للحكم - بإرسال بعثات لتأسيس شراكات مع جهات ومنظمات اخرى وغالباً ما يقومون بذلك عن طريق ربط أنفسهم بالمتمردين الذين يقاتلون ضد الحكومات المحلية لأسباب محلية وفي نهاية المطاف، قد تصبح موطئ قدم لشركات تابعة لجماعة أو "مقاطعات" دولة إرهابية، على الرغم من أن بعضها مجرد تأكيدات لبعض هذه التحالفات و استراتيجية البعض الآخر تكتيكي بحت.

وتأسيساً على ما سبق يرى الباحث ان أحد الخيارات المفضلة هو مهاجمة الأسباب الجذرية لقيادة الحملات الإرهابية مع تقليص المساحات غير الخاضعة للحكم حيث يجد الإرهابيون الملاذ الآمن وهذا يتطلب معالجة المشكلات المزمنة وحل النزاعات المستمرة وخلق الاستقرار وضمان حكم أفضل (إن لم يكن الديمقراطية) فتوفير الأمن والامان والذي

بدوره سيسمح بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية فمن وجهة نظري ان هذه الأهداف جديرة بالثناء يجب متابعتها حتى لو لم يكن هناك إرهابيون لكن اعلم جيدا انه من الصعب القيام بها حاليا في المنطقة وتتطلب استثمارات كبيرة وتستغرق سنوات لتحقيقها.

فمن غير الواقعي حل مشكلة ثقافية سياسية عميقة بالوسائل العسكرية ولا يمكن كسب الحرب على الإرهاب بالحرب التقليدية ولكن يجب كسبها سياسيا بخطط طويلة الأجل حيث تكمن الأسباب الجذرية للإرهاب الجديد في مشاكل المنطقة و خاصة بسبب سياسات الحكم العالمي فسببها تباعد مبدأ الاستقرار والديمقراطية الضروريان للقضاء على الإرهاب اليوم وبالتأكيد في الحالة الراهنة للشرق الأوسط أي جهد نحو تحقيق الديمقراطية يحتاج إلى الاستقرار والأمن وأي استقرار بدوره يحتاج إلى الديمقراطية ويحتاج الحكم العالمي إلى المساعدة في تهيئة بيئة إقليمية هادئة يمكن أن يحدث فيها التغيير الديمقراطي وعلى النقيض فإن الوجود العالمي الذي استمر لثلاث سنوات تقريباً في المنطقة قد زاد من انعدام الأمن والتفتت وبالتالي غذى الأنشطة الإرهابية فالوجود العسكري الساحق الحالي لا يترك أي فرصة لمثل هذه التطورات. لذلك يجب الاعتراف بأن أي تغيير في المنطقة يجب أن يأتي من داخل المجتمعات ولم ينجح أي مثال للديمقراطية المفروضة في العالم حيث يجب تقديمها في تنازلات مع الخصائص الوطنية و يعتمد على شرق أوسط مستقر وديمقراطي ومزدهر على حكم عالمي عادل ومنصف يعمل مع جميع المجتمعات الإقليمية وليس من خلال قوة واحدة فقط في حين أن شن الحرب الحالية على الإرهاب قد يؤدي على المدى القصير إلى بعض الإنجازات في وقف الأنشطة الإرهابية أو الحد منها إلا أنه سيؤدي إلى مزيد من التعقيد على المدى الطويل.

و هذا ما نراه من إحرار تقدم في الحد من قوات داعش واستعادة بعض المراكز والبلدات الحضرية التي احتلتها المجموعة، ولكن الحد من الأراضي التي يسيطر عليها داعش لن ينهي حملته، ولن تنهي نهاية سيطرة داعش المفتوحة على الأراضي كفاحها المسلح، ومن المحتمل أن يذهب قادتها تحت الأرض، لكن يبقي مقاتليها الأجانب والمحليين، واعتقد انهم سوف ينتشرون إلى جبهات جهادية أخرى في المنطقة أو سيعودون إلى ديارهم، وبعضهم يعتزمون مواصلة الكفاح المسلح.



## قائمة المراجع

- <sup>1</sup> Peter L. Hahn, "Securing the Middle East: The Eisenhower Doctrine of 1957", Presidential Studies Quarterly, Vol. 36, No.1 (March 2006), p. 38.
- <sup>2</sup> Saul Bernard Cohen, Geopolitics of the World System, Maryland, Rowman and Littlefield, 2003, p. 328.
- <sup>3</sup> Peter L. Hahn, "Securing the Middle East: The Eisenhower Doctrine of 1957", Presidential Studies Quarterly, Vol. 36, No.1 (March 2006), p. 38.
- <sup>4</sup> op. cit ,Cohen, Geopolitics of the World System, 333.
- <sup>5</sup> National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism, Global Terrorism Database, College Park, Md.: University of Maryland, undated. As of February 13, 2017: <https://www.start.umd.edu/gtd/>
- <sup>6</sup> Emile Hokayem and Becca Wasser, "Gulf States in an Era of American Retrenchment", Adelphi Series, No. 447-448 (2014), p. 137.
- <sup>7</sup> Lloyd I. Rudolph, and Susanne Hoeber Rudolph, "The Making of US Foreign Policy for South Asia: Offshore Balancing in Historical Perspective", Economic and Political Weekly, Vol. 41, No.8 (February 25 – March 3, 2006), p. 704.
- <sup>8</sup> Michele Dunne and Frederic Wehrey, "US-Arab Counterterrorism Cooperation in a Region Ripe for Extremism", Policy Outlook, Carnegie Endowment for International Peace, (October 2014), [http://www.carnegieendowment.org/files/DunneWehrey\\_USArabCounterterrorism](http://www.carnegieendowment.org/files/DunneWehrey_USArabCounterterrorism) .
- <sup>9</sup> op. cit, Emile Hokayem and Becca Wasser, "Gulf States in an Era of American Retrenchment", p139.
- <sup>10</sup> Jeremy M. Sharp, "US Foreign Aid to Israel", Congressional Research Service, 12 March 2012, <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf>
- <sup>11</sup> Caitlen Talmadge, "Closing Time; Assessing Possible Outcomes of US-Iranian Conflict in the Strait of Hormuz", International Security, Vol. 33, No. 1 (Summer 2008), pp. 82-117.
- <sup>12</sup> op. cit, Lloyd I. Rudolph, and Susanne Hoeber Rudolph, "The Making of US Foreign Policy for South Asia: Offshore Balancing in Historical Perspective", p. 709.
- <sup>13</sup> op. cit, Emile Hokayem and Becca Wasser, "Gulf States in an Era of American Retrenchment", p. 138.
- <sup>14</sup> "WMD Free Middle East Proposal at a Glance", Arms Control Association, <https://www.armscontrol.org/factsheets/mewmdfz>.
- <sup>15</sup> op. cit, Hokayem and Wasser, "Gulf States in an Era of American Retrenchment", p148.
- <sup>16</sup> Daniel Byman and Sara Bjerg Moller, "The United States and the Middle East: Interests, Risks and Costs" in Benjamin Valentino and Jeremy Suri (eds.), Sustainable Security; Rethinking American

- National Security Strategy, Oxford University Press, 2016, pp.267-269.
- <sup>17</sup> op. cit, Michele Dunne and Frederic Wehrey, “US-Arab Counterterrorism Cooperation in a Region Ripe for Extremism”.
- <sup>18</sup> Samuel Charap, “Is Russia an Outside Power in the Gulf ”, Adelphi Series 54, No. 447-448 (2014),, (2014), p. 187.
- <sup>19</sup> Ibid., p. 188.
- <sup>20</sup> op. cit, Samuel Charap, “Is Russia an Outside Power in the Gulf ”, p.192.
- <sup>21</sup> Ibid, p. 194.
- <sup>22</sup> Ronald Dannreuther, “Russia and the Arab Spring Supporting the Counter Revolution”, Journal of European Integration, Vol, 37,No.1, (2015), p. 89.
- <sup>23</sup> op. cit, Ronald Dannreuther, “Russia and the Middle East: A Cold War Paradigm”, p549.
- <sup>24</sup> Ronald Dannreuther, “Russia and the Middle East: A Cold War Paradigm” Europe-Asia Studies, Vol. 64, No. 3 (2012), p. 551.
- <sup>25</sup> Stephen Blank and Edward Levitzky, “Geostrategic Aims of the Russian Arms Trade in East Asia and Middle East” Defence Studies, Vol.15,No.1, (2015), 71.
- <sup>26</sup> op. cit, Dannreuther, “Russia and the Arab Spring Supporting the Counter Revolution”, p. 84.
- <sup>27</sup> Kristina Kausch, “Competitive Multipolarity in the Middle East”, International Spectator,Vol. 50, No. 3 (2015), p. 5.
- <sup>28</sup> Andrew Scobell and Alireza Nader, “China in the Middle East – The Wary Dragon”,Santa Monica, Rand, 2016, pp. 7-8.
- <sup>29</sup> Ibid., p. 10.
- <sup>30</sup> op. cit, Paraschos, “Geopolitical Risk in the Middle East and North Africa: Shatter Belts and Great Power Rivalry”, p. 20.
- <sup>31</sup> op. cit, Scobell and Nader, “China in the Middle East – The Wary Dragon”, p. 13.
- <sup>32</sup> Ben Blanchard, “China Sends Troops to Open First Overseas Military Base in Djibouti”, *Reuters*, 12 July 2017, <http://www.reuters.com/article/us-china-djiboutiidUSKBN19X049>
- <sup>33</sup> Emile Simpson, “This is How Great Power Wars Get Started”, *Foreign Policy*, June 21, 2017, [www.foreignpolicy.com/2017/06/21/this-is-how-great-power-wars-get-started/](http://www.foreignpolicy.com/2017/06/21/this-is-how-great-power-wars-get-started/)
- <sup>34</sup> Ibid.,
- <sup>35</sup> op. cit, Scobell and Nader, “China in the Middle East – The Wary Dragon”, p. 16.
- <sup>36</sup> Julian Hatttem, “FBI: More Than 200 Americans Have Tried to Fight for ISIS,” *The Hill*, July 8, 2015. As of February 13, 2017: <http://thehill.com/policy/national-security/247256-more-than-200-americans-tried-to-fight-for-isis-fbi-says>
- <sup>37</sup> Brian Michael Jenkins, *Fifteen Years After 9/11: A Preliminary Balance Sheet*, testimony before the Committee

---

on Armed Services, United States House of Representatives, September 21, 2016, *Addendum*, January 11, 2017. As of February 13, 2017: <http://www.rand.org/pubs/testimonies/CT458z1.html>

<sup>38</sup> *Ibid.*, p 8.

<sup>39</sup> *Brian Michael Jenkins, Middle East Turmoil and the Continuing Terrorist Threat—Still No Easy Solutions, RAND Corporation, Santa Monica, Calif, 2017, p7.*

